المحاضرة السادسة

عبد القاهر الجرجاني وإضافاته النوعية 2/2

تأسيس نظرية النظم

أس نظرية النظم عند الجرجاني هو القول بأن مظهر الإعجاز وسر البلاغة هو خارج المظاهر السطحية التي تلفت الانتباه إليها فيقصر النقاد تحليلهم لها وتعويلهم عليها، بينما هي مجرد مادة خام وعناصر توشك أن تكون خاملة أو محايدة فلا تتشكل روحا شعرية، وتولّد سحرا وطرافة وإبداعا وأريحية، إلا بعد أن تنتظم في سياق من النظم تترتب فيه الوحدات اللفظية وعناصر الشعرية حسب المعاني التي في نفس المتكلم، حيث يتفوق في مضمار الكلام من يتفوق، بمزية الفكر الذي ينشئ المعنى، والفن الذي يصوغه ويصوره كما هو في باطن النفس وفق النمط الأعلى من أنماط إقامة النحو؛ إذ العبرة بالمعاني، و"ليس الغرض بنظم الكلم أنْ توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل."[1]

لقد اتخذ عبد القاهر من البحث في روح الشعر وأسرار البلاغة سبيلا إلى معرفة دلائل الإعجاز، وقاده هذا البحث في دلائل الإعجاز إلى تأسيس نظرية النظم. ومع أن فكرة النظم كانت معروفة لدى الجاحظ والخطابي والباقلاني، وبلغت مبلغا من الوضوح والنضج لدى القاضي عبد الجبار المعتزلي، فإن الصورة التي ظهرت بها على يد عبد القاهر تباين صورتها عند هؤلاء مباينة بعيدة؛ لأنها صورةٌ مكتملة الملامح، وافية الأجزاء، واضحة المعالم، تُزف إلى القارئ متزينة بالأدلة القوية المتوالية، والتحليلات البلاغية العالية، وتُعرَض عليه ممثَّلةً بالشواهد من القرآن والشعر والنثر، مفصَّلة بألوان من العناصر الأسلوبية التي صارت من بعد مادة مؤسِّسة لعلم المعاني؛ وقد تأسست هذه النظرية على نفي انبناء البلاغة في القرآن والشعر والنثر على ثلاثة أشياء:

-أولها الوزن: فلا القرآن معجزٌ بما له من النسق الذي ائتلفت عليه ألفاظُه وانتظمت أصواتُه حتى "حدث عنه ضربٌ من الوزن يعجز الخلق عن أن يأتوا بمثله"[2]، ولا الشعرُ شعرٌ بليغٌ بما حصل له من الوزن؛ إذ لو كان للوزن مدخل في الفصاحة والبلاغة "لكان يجب في كل قصيدتين اتفقتا في الوزن أن تتفقا في الفصاحة والبلاغة." فلم يبقَ إلا أن يُنفى عن الوزن مجرَّدا عن نظمه للمعاني أن يكون له مدخل في إعجاز القرآن وبلاغة الشعر، "فليس بالوزن ما كان الكلام كلاما ولا به كان كلام خيرا من كلام."[3]

-وثانيها الألفاظ المفردة: فليست بلاغة القرآن المعجزة، وامتياز الكلام عموما، بما في ألفاظه المفردة من الجريان والسهولة، أو بما اتصفت به من الوضوح أو الغرابة؛ "لأنه ليس بذلك كان الكلام كلاما ولا هو بالذي يتناهى أمره إن عُدَّ في الفضيلة إلى أن يكون الأصل وإلى أن يكون المعوَّل عليه في المفاضلة بين كلام وكلام. فما به كان الشاعر مفلقا، والخطيب مصقعا والكاتب بليغا."[4] ولأن مزية الكلام إنما هي بما يُدرك بالفكر والروية، "ومحال أن يكون اللفظ له صفة

---

[1] المصدر السابق، ص65.
[2] المصدر السابق، ص364.
[3] المصدر السابق، ص364.
[4] المصدر السابق، ص364-365.

تُستنبط بالفكر، ويُستعان عليها بالروية."[5] ولأن إدراك هذه المزية لا يكون بمجرد العلم بالإعراب وحفظ غريب اللغة، وإنما هو بإنعام النظر وإعمال الفكر، ولا يكون ذلك مع اللفظ المفرد، بل مع العبارة المركبة وما حدث فيها من النظم. دليل ذلك أنك إن تأملت ما جمعه العلماء في غريب القرآن رأيت "الغريب منه، إلا في القليل، إنما كان غريبا من أجل استعارة هي فيه كمثل ((وَأُشْرِبُوا في قُلُوبِهِمْ العِجْل)) ومثل ((خَلَصُوا نَجِيًّا)) ومثل ((فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَر)) دون أن تكون اللفظة غريبةً في نفسها."[6] ودليل ذلك في مطلق الكلام ما يحتج به عبد القاهر في هذا النص الذي يواجه فيه الناقد قارئه بهذه الأسئلة المتلاحقة، على طريقته في المجادلة والحوار:

"وهل يقع في وهمٍ _وإنْ جُهِد_ أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن يُنظر إلى مكان تقعان فيه، من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية؟ أو أن تكون حروف هذه أخف، وامتزاجها أحسن، ومما يكُدّ اللسان أَبْعَدَ؟ وهل تجد أحدا يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه قلقة ونابية، ومستكرهة، إلا وغرضُهم أن يعبّروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلِقْ بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لِفقاً للتالية في مؤدّاها؟ وهل تشكُّ إذا فكرت في قوله تعالى: ((وقيل يا أرضُ ابلَعي ماءَكِ ويا سماءُ أَقْلِعي وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأَمْرُ واستوتْ على الجَودِيِّ وقيلَ بُعداً للقومِ الظالِمِينَ))، فتجلّى لك منها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك وجدت ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة، إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلِم بعضها ببعض، وأنْ لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا، إلى أن تستقريها إلى آخرها، وأن الفضل تناتجَ ما بينها، وحصل من مجموعها؟."[7]

ويسلك عبد القاهر مسالك متنوعة للاستدلال على "أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلِم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ."[8]، ولا يقتصر، في نفي هذه الفضيلة، على الألفاظ المفردة التي تستعمل استعمالا حقيقيا موافقا لأصل دلالتها الوضعية، بل يتعدى إلى الألفاظ المستعملة استعمالا مجازيا، فينفي عن الكلام المزية لمجرد ما يحصل فيه من التشبيه أو الاستعارة، ويرى أن الفضل إنما يحصل بالطريقة التي ينتظم بها ذاك التشبيه وهذه الاستعارة _على ما سنبينه في موضع لاحق_. كل ذلك كي ينفي عن العناصر الجزئية فضيلةً ما لم تتعالق وتتعانق في نظم ليس مجردَ ترتيبٍ لألفاظ، وتوليد لصور وأنغام، وإنما هو نظمٌ أساسُه أن المراد من الكلام هو المعاني التي في النفوس، وأن الألفاظ لا يُنظر إليها في أنفسها ولكن بعدّها خدما للمعاني؛ فشرطُ فضيلتِها أن تُحسن أداء المعنى وتبرع فيه، وليست بفاعلةٍ ذلك حتى تكون منظومةً مُتوخى في نظمها معاني النحو.

-وثالثها المعنى المقصود به الغرضُ والموضوعُ والفكرة: فعبد القاهر ينفي أن يكون إعجاز القرآن لما فيه من المعاني الصحيحة والأغراض الشريفة، وأن يكون الله قد تحدى العرب أن يجيئوا بمثل تلك المعاني. كما ينفي أن يكون للشعر، بما هو شعر، وللكلام عموما، بما هو بلاغة وبيان، فضلٌ ومزيةٌ بما يتضمناه من المعاني والأغراض والأفكار والحِكم، وما إلى ذلك مما هو في حكم المادة الخام التي يُعمل فيها المتكلم ذوقه ومهارته ليخرجها مخرج البلاغة والبراعة، ويرى "أن سبيل

---

[5] المصدر السابق، ص302.
[6] المصدر السابق، ص303.
[7] المصدر السابق، ص36-37.
[8] المصدر السابق، ص38.

الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبَّر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه". ويقول ردا على من رأى في المعنى مزية دون اللفظ:

"واعلم أن الداء الدويَّ والذي أعيى أمره في هذا الباب غلطُ من قدّم الشعر بمعناه وأقلّ الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى (..) واعلم أنّا، وإن كنا إذا اتبعنا العرف والعادة وما يهجس في الضمير وما عليه العامة أرانا ذلك أن الصواب معهم وأن التعويل ينبغي أن يكون على المعنى وأنه لا يسوغ القول بخلافه، فإن الأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وإلى ما عليه المحصِّلون؛ لأنا لا نرى متقدما في علم البلاغة، مبرِّزا في شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأي ويعيبه ويزري على القائل به ويغض منه. (...) وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كل مبلغ ويتشدد غاية التشدد (...) فقد تراه كيف أسقط أمر المعاني وأبى أن يجب لها فضل فقال: وهي مطروحة في الطريق ثم قال: وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعرا أبدا: فأعلمك أن فضل الشعر بلفظه لا بمعناه وأنه إذا عدم الحسن في لفظه ونظمه لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة."[9]

وهذه الفكرة مسبوقٌ إليها من قِبل الجاحظ، بل هي فكرة متَّفقٌ عليها من قِبل علماء البلاغة كما يقرر عبد القاهر نفسه: البلاغة في الأسلوب لا في المضمون، والشعرية في الصورة لا في المادة وفي الصياغة لا في الفكرة والغرض. ولكن لعبد القاهر فضل التوضيح لهذه الفكرة بحجج منطقية قوية، أفضت إلى حل إشكالية اللفظ والمعنى حلا يميّز بينهما، ويجعل الفضيلة في أولهما، حين يكون المقصود بالمعنى الفكرة والغرض، ويوحّد بينهما، ويجعل الفضيلة في حسن خدمة أولهما للثاني ووفائه بمطالبه، حين يكون المقصود باللفظ النظمُ وبالمعنى ما يسفر عنه النظم من الدلالة. وإن كان هذا التوضيح قد أوقع كثيرا من الباحثين المحدثين في اضطراب نبينه في موضع لاحق.

الارتقاء بالنحو إلى البلاغة

من الإضافات البارزة، والبصمات القوية، التي رسمها عبد القاهر الجرجاني على وجه الدرس اللغوي والبلاغي العربي، الارتقاء بالنحو من كونه درسا لقواعد الإعراب، وقوانين السلامة اللغوية، إلى كونه أساسا في بلاغة الكلام، وعلما لطرق الدلالة على المعاني، وسرا في براعة النظم وحسن الدلالة وتفاضل مراتب الفصاحة والبلاغة؛ فهو لا يحتاج من متعلِّمه والمتعامل به أو معه مجرد العلم به والحفظ لقواعده وقوانينه، بل يحتاج معها إلى الذوق والفطنة اللذين بهما يعمل الناقد ليُدرك أسرار البلاغة ولطائف التعبير ودقائق النظم.

إن صميم نظرية النظم لدى عبد القاهر هو أن النحو ليس مجرد العلم باللغة وإقامة الإعراب، وإنما هو لطائف شتى تتضمن سر الإبداع، وأن روح الشعر وسر البلاغة ليس في اللفظ أو المعنى أو التشبيه والبديع والاستعارة، وإنما هو في النحو الذي يختاره المتكلم لإفادة المعنى المراد وإصابة الغرض المُتوخى. يقول:

"واعلم أنْ ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها."[10]

هذه هي المقدمة الأساس لنظرية النظم: النظم ترتيب الكلام ترتيبا نحويا سليما موافقا لقوانين علم النحو وأصوله. ولكن أيُّ نحوٍ، وأية أصول وقوانين؟ ليس المقصود بالنحو هنا علم الإعراب: العلم الذي يُعلم به أن حق المفعول النصبُ وحقَّ الفاعل الرفعُ وما إلى ذلك؛ فذلك عند القاهر جزء من النحو وليس النحو كلَّه. هو الجزء الذي لا يُلتفت إليه في مضمار البلاغة، بحكم لزومه في أدنى طبقات الكلام، وقيام الوفاء به على مجرد التعلم والحفظ دون التذوق والروية والفكر. إن النحو

---

[9] المصدر السابق، ص196-198.

[10] المصدر السابق، ص94.

الذي يقصده هنا هو نمط آخر، ومستوى أرقى، وعلمٌ أشرفُ وأجدرُ بأن يُتعلم ويُتمرّن عليه؛ لأنه هو روح النظم وسر البلاغة، ما دامت البلاغة هي حسن الدلالة على المعنى المراد، وما دامت حقيقة النحو أنه النحو الذي تؤدى به المعاني خير أداء، فتبلغ غرضها بأحسن وجوه الإبلاغ.

هو نحو من مستوى آخر غير مستوى اجتناب الوقوعِ في اللحن، أو اجتناب الإتيانِ باللفظة "على غير ما هي عليه في الوضع اللغوي وعلى خلاف ما ثبتت به الرواية عن العرب."[11] هو نحو ينطوي على دقائق وأسرار طريق العلم بها الرويةُ والفكر، وعلى لطائف طريق الوصول إليها عمل العقل، وعلى خصائصِ معانٍ تزيد وتنقص في الدلالة والطرافة، وتعلو وتنزل في الشرف والفضيلة، حتى يكون من شأن ذلكَ أن يكون "السبب في أن عرضت المزية في الكلام ووجب أن يفضل بعضه بعضا، وأن يبعد الشأوُ في ذلك، وتمتدّ الغاية، ويعلو المرتقى ويعز المطلب، حتى ينتهي الأمر إلى الإعجاز وإلى أن يخرج من طوق البشر."[12]

لقد ارتقى عبد القاهر بالنحو إلى مستوى البلاغة. لم تعد فضيلة النحو محصورة في كون سلامة التعبير مرهونة بصحته أو فساده، بل صار يُنظر إلى النحو على أنه سبب فيما يعرض للنظم من صحة أو فساد، وما يتصف به من فضل ومزية. يقول في ذلك:

" فلا ترى كلاما قد وُصف بصحة نظم أو فساده، أو وُصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه."[13]

النحو عند عبد القاهر نحوان، أولهما نحو لغوي وثانيهما نحو بلاغي. والصواب عنده صوابان، أولهما صواب عاديّ لا تتعلق به الفضيلة والثاني صواب امتيازي تحصل به المزية وينتج سحر البلاغة وشرف البيان. يقول في التمييز بين هذين الصوابين:

"لسنا في ذكر تقويم اللسان والتحرز من اللحن وزيغ الإعراب فنعتدّ بمثل هذا الصواب. وإنما نحن في أمور تُدرك بالفكَر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم، فليس درك صواب دركا فيما نحن فيه حتى يشرف موضعه، ويصعب الوصول إليه، وكذلك لا يكون ترك خطأ تركا حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر، وفضل روية، وقوة ذهن، وشدة تيقظ، وهذا بابٌ ينبغي أن تراعيه، وأن تعنى به، حتى إذا وازنت بين كلام وكلام دريت كيف تصنع، فضممت إلى كل شكل شكله، وقابلته بما هو نظير له، وميزت ما الصنعة فيه في لفظه، مما هي منه في نظمه."[14]

ومن فضائل عبد القاهر أنه لا يرسل الحكم إرسالا بغير دليل، وإجمالا بغير تفصيل. بل يجتهد في تنويع الأدلة وتقديم الأمثلة بالتحليل المقنع والتعليل الدقيق. فهو يذكر نماذج للشعر الموصوف بالفساد والتعقيد فيعزو سبب ذلك إلى النحو، ثم يواجه القارئ بنماذج للشعر الموصوف بالجودة فيقول:

"...وإذ قد عرفت ذلك فاعمد إلى ما تواصفوه بالحسن، وتشاهدوا له بالفضل ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصا دون غيره مما يُستحسن له الشعر أو غير الشعر من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غيره مما لا يدخل في النظم وتأمّله، فإذا رأيتَك قد ارتحتَ واهتززت واستحسنت فانظر إلى حركات الأَرْيَحية ممَّ كانت وعند ماذا ظهرت، فإنك ترى عيانا أن الذي قلت لك كما قلت، أعمد إلى قول البحتري:

بلونا ضرائب من قد نرى فما إنْ وجدنا لفتحٍ ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثاتُ عزما وشيكا ورأيا صليبا

---

[11] المصدر السابق، ص5.
[12] المصدر السابق، ص6
[13] المصدر السابق، ص95
[14] المصدر السابق، ص77.

تنـقّلَ في خُـلُقَيْ سؤدَدٍ سماحا مرَجّى ويأسا مَهيبا
فكالسيفِ إن جئتَه صارخا وكالبحر إن جئته مُستثيبا

فإذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازا فعُدْ فانظر في نفسك، واستقصِ في النظر، فإنك تعلم ضرورة أنْ ليس إلا أن قدّم وأخّر، وعرّف ونكّر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرّر، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب في ذلك كله ثم لطف موضع صوابه وأتى مأتى يوجب الفضيلة. أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله "هو المرء أبدت له الحادثات" ثم قوله: "تنقّل في خلقيْ سؤدد" بتنكير السؤدد وإضافة الخلُقيْن إليه؛ ثم قوله "فكالسيف" وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ لأن المعنى لا محالة (فهو كالسيف)، ثم تكريره الكاف في قوله "وكالبحر" ثم أن قرَنَ إلى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه، ثم أن أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثالٍ أُخرجَ من الآخر، وذلك قوله "صارخا" هناك ومستثيبا ههنا"[15].

ويمضي الجرجاني بعد هذا التحليل البديع في الاستقصاء والمتابعة والاستزادة من الأمثلة، ليتناول قول إبراهيم بن العباس:

فلو إذ نبا دهرٌ وأَنكرَ صاحبٌ وسُلِّط أعداءٌ وغاب نصيرُ
تكون على الأهواز داري بنجوةٍ ولكن مقاديرٌ جرتْ وأمورُ

ويكشف ما فيه من لطائف التقديم في "إذ نبا" والتنكير في عدد من الألفاظ، وينبه على الفرق الواسع بين قوله ذاك وأن يقول: (فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا دهر) أو (إذ نبا الدهر، وأنكرتُ صاحبا) وقس على ذلك. ويخلص عبد القاهر بعد هذا العرض المُمهِّد إلى توضيح مفهوم النظم وتحديد موضع المزية فيه حتى لا يُظنّ أن وجوه النحو وفروقه من تقديم وتأخير وإضافة وحذف تُحمَد لذاتها، أو أن وجوه البلاغة من كناية ومجاز وتشبيه واستعارة تكفي بأنفسها دون طريقة نظمها وموضع استعمالها، فيعقد فصلا في أن "المزايا في النظم بحسب المعاني والأغراض التي تُؤَمّ" فيقول منبِّها:

"ليس إذ راقك التنكير في "سؤدد" من قوله "تنقّل في خلقيْ سؤدد"، وفي "دهر" من قوله "فلو إذ نبا دهرٌ" فإنه يجب أن يروقك أبدا وفي كل شيء... بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم، وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعمل منها الصور والنقوش؛ فكما أنك ترى الرجل قد تهدى في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجه لها وترتيبه إياها إلى ما لم يتهدَّ إليه صاحبه فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيهما معاني النحو ووجوهه."[16]

وقد يخطر في البال أن البلاغة النحوية لا تتعيّن إلا حيث يغيب البديع أو التخييل، فلا يحضر غير الكلام العاري المباشر؛ ولكن عبد القاهر ينبهنا على أن نظريته في النظم، القائم على توخي معاني النحو، عامة في جميع الكلام، وأن النحو هو الذي يعطي لكل عناصر التعبير ألوانها، ويبث فيها أسباب سحرها وطرافتها. وهكذا، ففي قول ابن المعتز:

إني على إشفاف عيني من العدى لتجمحُ مني نظرةٌ ثم أُطرِقُ

ليست الطلاوة والظرف لأن جعل الظرف يجمح، بل "لأن قال في أول البيت "وإني" حتى دخل اللام في قوله "لتجمح"، ثم قوله "مني"، ثم لأن قال "نظرة" ولم يقل النظر مثلا، ثم لمكان "ثم" في قوله "ثم أطرق"، وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف وهي اعتراضه بين اسم إنّ وخبرها بقوله "على إشفاق عيني من العدى"."[17]

---

[15] المصدر السابق، ص97.
[16] المصدر السابق، ص99.
[17] المصدر السابق، ص78.

وفي قول الشاعر:

سالت عليه شعاب الحيّ حين دعا أنصارَه بوجوهٍ كالدنانيرِ

"ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنما تم لها الحسن وانتهى إلى حيث انتهى بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك وموازرته لها."[18] ولو غيّرت النظم فقلت: سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره، لذهب الحسن والحلاوة، وعدمت النشوة والأريحية[19].

وفي قول المتنبي:

غصبَ الدهرَ والملوكَ عليها فبناها في وجنة الدهر خالا

ليس الحسن في أن جعل للدهر وجنة وجعل البنية خالا في الوجنة، فإنه لو قال: هي خالٌ في وجنة الدهر، لما حصل هذا الحسن. وإنما "موضع الأعجوبة في أخرج الكلام مخرجه الذي ترى، وان أتى بالخال منصوبا على الحال من قوله "فبناها"."[20]

وكذلك في قوله: وقيّدتُ نفسي في ذراكَ مَحبةً ومن وجد الإحسانَ قيدا تقيَّدا

ليست الاستعارة في أصلها إلا مبتذلة معروفة مفادها في لغة العامة (قد قيّدني بكثرة إحسانه إليّ وجميل فعله معي حتى صارت نفسي لا تطاوعني على الخروج من عنده)، "وإنما كان ما ترى من الحسن بالمسلك الذي سلك في النظم والتأليف."[21]

هذه النماذج وتحاليلها سمحت للجرجاني أن يقرر في ثقة: "إن في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته."[22]، ويهوّن بعد ذلك شأن الذين لا يرون من موجب للمزية في قوله تعالى ((وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)) سوى الاستعارة، لأن الشرف والروعة ههنا ليست لمجرد الاستعارة، ولكن لأن يُسلك بالكلام هذا المسلك في إسناد الفعل إلى الرأس وهو غير الفاعل الحقيقي بل سببه، وفي إخراج الفاعل الحقيقي (الشيب) مخرج المنصوب على التمييز[23]

وإذ تقرر ذلك، فقد تعيّن إعادةُ النظر في كل الأساليب الاستعارية، لمعرفة موضع الطرافة والغرابة فيها. وعلى هذا ليست الغرابة في قوله الشاعر: "وسالت بأعناق المطيِّ الأباطحُ"، "لأن جعل المطيَّ في سرعة سيرها وسهولته كالماء يجري في الأبطح، فإن هذا شبه معروف ظاهر، ولكن الدقة واللطف في خصوصية أفادها بأن جعل "سال" فعلا للأباطح، ثم عدّاه بالباء، ثم بأن أدخل الأعناق في البيت فقال: "بأعناق المطيّ" ولم يقل بالمطيّ، ولو قال: سالت المطيُّ في الأباطح، لم يكن شيئا."[24]

وإنه لمكسب عظيم للبلاغة وللنحو معا أن يتفطن عبد القاهر إلى هذه الأسرار واللطائف التي تدخل على الكلام العاديّ العاري من البديع والتخييل فتكسبه شرفا وامتيازا، وتدخل على الكلام الموشح بالبديع والخيال فتكون هي الصانعة في بديعه طرافة تروق وتطرب، وفي خياله غرابة تثير وتُعجب. ولم يكن الأمر كذلك قبل عبد القاهر، بل كانت مزايا النحو محصورة في أبواب محدودة، وكانت عناية النقاد والبلاغيين متجهة إلى عناصر البديع والتخييل في ذاتها دون النظر في عمل النحو فيها ومحلها من النظم.

---

[18] المصدر السابق، ص78.
[19] المصدر السابق، ص78.
[20] المصدر السابق، ص82.
[21] المصدر السابق، ص83.
[22] المصدر السابق، ص79.
[23] المصدر السابق، ص79.
[24] المصدر السابق، ص60.